

**يوم دراسي حول حقوق الانسان بالمغرب وتحديات القضايا الناشئة**

**كلمة السيدة امنة بوعياش**

**رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان**

**التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان**

**18 دجنبر 2024**

السيد النائب الأول لمجلس النواب

حضرات السيدات والسادة

أولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن توجهاته الإستراتيجية منذ عام 2019، أهمية خاصة للقضايا الناشئة التي أفرزتها التحولات العالمية المتسارعة. ووعيا منا بتأثيرها العميق على منظومة حقوق الإنسان وارتباطها المباشر بتطور ممارسات الحقوق والحريات، عملنا على التمييز بين القضايا التقليدية المرتبطة بمطالب الولوج إلى الحقوق الأساسية، والقضايا الجديدة الناشئة التي فرضتها التطورات العالمية الراهنة وما تطرحه من تهديدات لممارسة الحقوق والحريات. ومن هذا المنطلق تركز اهتمام المجلس على مجموعة من القضايا التي تنطوي على اشكالات قانونية وأخلاقية غير مسبوقة وتتطلب مقاربات متجددة وشمولية لضمان حماية الحقوق وتعزيزها في ظل سياقات وطنية ودولية متغيرة.

تتجلى أول هذه القضايا في التأثير الكبير للفضاء الرقمي في توسيع حرية التعبير وظهور أشكال جديدة من التعابير العمومية التي أصبحت أداة لمساءلة السياسات العامة وتعزيز المشاركة الديمقراطية. إلا أن هذه الديناميات الرقمية رافقتها تحديات خطيرة، من بينها الانتشار المتزايد للأخبار الزائفة، خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، وهي ظواهر تهدد قيم الديمقراطية وتقوض الثقة في المؤسسات. وقد سبق للمجلس أن أكد على ضرورة توسيع حماية حرية التعبير لتشمل الأشكال الجديدة الممارسة في الفضاء الرقمي، مع مراعاة المعايير الدولية وتعبئة الوسائل القانونية والتربوية والثقافية لمواجهة التضليل الرقمي والخطابات المنافية لحقوق الإنسان. كما شدد على أهمية تعزيز ثقافة المواطنة الرقمية، لضمان مشاركة مسؤولة وآمنة من طرف الأفراد والجماعات، وتطوير قدرات جميع الفاعلين للتعامل مع تحديات تشظي الإعلام وغياب الضوابط الأخلاقية للنشر في العالم الافتراضي.

وفي إطار مواكبة التحولات التقدم العلمي والتكنولوجي واثاره على حقوق الانسان، عمل الجلس على تسليط الضوء على التحديات التي تطرحها أخلاقيات البيولوجيا، باعتبارها مجالا يتداخل فيه العلمي والأخلاقي والقانوني، خاصة في ظل تطور البحوث البيوطبية والتقنيات الطبية الحديثة، حيث أكدنا على ضرورة إحداث لجنة وطنية مستقلة متعددة التخصصات تعنى بتقييم القضايا المرتبطة بالبحوث البيوطبية وتقديم توصيات بشأنها، مع مراجعة الإطار التشريعي الحالي لمواجهة الإشكالات المستجدة كالتبرع بالأعضاء، الموت الرحيم، ومحاربة الاتجار بالأعضاء البشرية، وهي قضايا حساسة تتطلب تعزيز الوعي المجتمعي وفتح نقاش عمومي موسع حولها، بما يضمن حماية كرامة الإنسان واحترام مبادئ أخلاقيات البيولوجيا وفقا للمعايير الدولية. من جانب آخر، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي يفرز اثارا مباشرة على منظومة حقوق الإنسان، لاسيما ما يتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية وضرورة ضمان الشفافية والمساءلة في استخدام التقنيات الرقمية. وقد دعا المجلس إلى وضع إطار قانوني وطني ينظم استخدامات الذكاء الاصطناعي وفق مقاربة حقوقية، خاصة في القطاعات الحساسة كالصحة والتعليم. كما شدد على ضرورة استباق المخاطر الناجمة عن بعض التطبيقات الرقمية وتأثيرها السلبي، لا سيما على الأطفال والفئات الهشة، مع مراعاة تحقيق توازن بين التطور التكنولوجي ومتطلبات حماية الحقوق والحريات الأساسية.

وكما لا يخفى على الجميع فان التغير المناخي أصبح يشكل تهديدا وجوديا للإنسان ويطرح إشكالات عديدة على مستوى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة الحق في الماء، الغذاء، السكن، والبيئة السليمة. وقد سبق للمجلس أن أوصى بضرورة تعزيز التقائية السياسات العمومية لضمان استجابات فعالة لمواجهة هذه التحديات، مع تفعيل دور المؤسسات الوطنية، كالمجلس الأعلى للماء والمناخ، لتكريس مبادئ الحكامة المناخية والعدالة البيئية. كما شدد المجلس على أهمية تبني مبدأ الإنصاف البين-جيلي لضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ومواكبة ذلك بإجراءات استباقية تمكن الأفراد والمجتمعات من التكيف مع التغيرات البيئية ومواجهة آثارها السلبية، خاصة على الفئات الأكثر هشاشة.

شكرا لحسن إصغائكم